

الاكتتاب العامة في الكويت لها نصيب كبير من التنمية الاقتصادية المنشودة، ولكن عدد تلك الاكتتابات لا يتناسب مع الأهداف المرجوة فلم يطرح خلال 3 سنوات ماضية سوى اكتتاب بنك وربة ومن قبله بعامين كان اكتتاب شركة VIVA وبذلك لم ير تحرك عجلة الاقتصاد في هذا الجانب بالشكل الصحيح رغم أهمية تلك الاكتتابات ، ومن هنا انطلقت فكرة «الانباء» بعقد ندوة متخصصة حول مستقبل الاكتتاب العامة في الكويت.. وتجربة «وربة» الأخيرة بحضور نخبة من الاقتصاديين للحديث عن وضع تلك الاكتتابات وأهميتها للاقتصاد الوطني. وقد اجمع المشاركون في الندوة على أن الاكتتاب العامة هي ارض المعركة التي تبين لنا القصور الذي وصلنا إليه في تنمية الكويت باعتبار ان الاكتتابات هي عملية نتاج فكري فني اقتصادي بحيث تنظر الدولة إلى نفسها والى مستقبلها واقتصادها وأشاروا إلى أن ما نراه من قصور كبير من قبل الحكومة في طرح الاكتتاب العامة لا يتناسب مع ما يصبو إليه المجتمع والقطاع الخاص لدرجة أننا أصبحنا في ذيل قائمة الدول المتقدمة . وفيما يلي تفاصيل الندوة:

ادار الندوة: زكي عثمان - امسها للشؤون: محمود فاروق واحمد مغربي

المشاركون في ندوة «الانباء» حول «مستقبل الاكتتاب العامة في الكويت.. وتجربة بنك وربة الأخيرة»:

الاكتتاب العامة تحولت إلى أداة استهلاكية «سمجة» وجعلت المواطنين يتسابقون على استنزافها ولم يزرع بداخلهم الاستثمار كنظرية طويلة المدى



فهد الشريعان

● خلدون الطيببائي: من وجهة نظري الشخصية أرى أن هناك حالة من غياب الوعي الاستثماري والإعلامي حول الاكتتاب العامة حيث لا توجد توعية إعلامية للمواطن عن ما هي مميزات هذا النوع من الاستثمار، وحتى نكون واقعيين فإن السوق الكويتي هو سوق مضاربيين يبيعون ويشتررون ولكن لا توجد آلية البحث في مستقبل الشركة لمدة 5 أو 10 سنوات قادمة لتكوين الرؤية السليمة حول الاستثمار، ولا يمكن أن تلوم المساهمين في «وربة» لأن أغلبهم من المواطنين ممن يتداول للمرة الأولى في البورصة ولا يعرف الكثير من قواعد هذا الاستثمار وفنونه. وما حدث في بنك وربة ليس غريباً حيث لا يوجد أي توعية إعلامية ولن نتحدث عن الأمور التي حدثت في عملية الإدراج فسنفصل بين عملية الإدراج وعملية الاكتتاب، وأنا اليوم أعالج في هذا الموضوع، الذي لم يوفر المعلومات الكافية للمواطنين حول أهمية الاستثمار في البنك وطرق الاحتفاظ به، فعلى سبيل المثال أحياناً يخلط الصحافي بين موضوع وآخر في مقال واحد وعليه فأنتي أشدد على أن الدور الإعلامي من أهم الأدوار في التثقيف.

● «الانباء»: ننقل إلى المحور الثاني لمناقشة مستقبل الاكتتابات العامة في ضوء التجارب السابقة.. وهل الأجدى الاستثمار فيها كخطوة لمساهمة المواطن في الشركات المستقبلية.. أم البحث عن حلول أخرى أو صور جديدة لمشاركة المواطن في تنمية الاقتصاد؟

● صالح السلمي: فكرة إنشاء بنك وربة تعد على قدسية إنشاء الشركات، والخطأ الأكبر أن تخرج فكرة إنشاء شركات من البرلمان، فنحن الدولة الوحيدة في العالم التي قامت بهذا الأمر، وعليه كان من الأجدى أن نتساءل عن الابداءة عن مدى الحاجة إلى إنشاء بنك إسلامي جديد في ظل هذا الكم الكبير من البنوك الإسلامية حتى لا يكون لدينا بنك جديد خارج رحم الاقتصاد وأنا هنا لست ضد أن يستفيد المواطنون، لكن يجب أن نندرس طرق الاستفادة أولاً بشكل علمي ومدروس، واتساءل هل أستطيع اليوم أن أتقدم إلى «المركزي» بفكرة إنشاء بنك،

شريك استراتيجي كما حدث في «VIVA» تحقق المصلحة المشتركة بين تعظيم فوائد الاستثمار من خلال وجود شريك استراتيجي له القدرة على إدارة الشركة والمواطن الذي يختار الدخول في تلك الشركة من عدمها فاكنتاب «وربة» الأخير لم يعط الخيار للمواطن بالدخول بل فرض عليه ذلك وهو ما يعني أن البنك عندما أدرج في البورصة أصبحت هناك أسهم «محمدة»، تلقائياً تعود إلى من لم يرغب في امتلاك تلك الأسهم منذ البداية، ولابد أن المستثمر ينظر إلى أداء الشركة في المستقبل بتلك الصورة وللحد من أي أخطاء. وأرى أن الاكتتاب الناجح هو الاكتتاب الذي ليس عليه أي مشاكل، فالهدف من الاكتتاب العام هو تعظيم القيمة، وعندما لا يكون للقيمة تعظيم في الاكتتاب يكون الهدف من هذا الاكتتاب أن تنفي، فالإكتتاب العامة تعكس صورة إيجابية للاقتصاد الوطني، والمداول السهم في المستقبل، وعندما يتوقع أن تلك الشركة سيكون لها أداء جيد يزيد الطلب عليها، والحكومة إذا أرادت عمل اكتتاب أو طرح تخصيص جزء من شركة حكومية أو رخصة جديدة فلا بد أن يكون له قيمة تنعكس بالنهاية على الاقتصاد الوطني، فمن الممكن أن يتم عمل اكتتاب وتحديد شرائح لمد الاحتفاظ بتلك الشرائح حتى تضمن من المستثمرين في تلك الشرائح الاحتفاظ بتلك الأسهم خلال فترات زمنية قد تكون مدتها سنتين أو أكثر. وعندما ننظر إلى طريقة الاكتتاب نجد أن الاكتتاب الخاص يصل بنا إلى الاكتتاب العام، ففي الاكتتاب الخاص لا نعطي الشركة كامل قيمتها وإنما نعطيها قيمة تقل عن السوق من أجل توفير المجال لسعر سهمها بالتحرك حتى سعر معين يحدده أداء الشركة وتطورها المستقبلي، لذا فإن الحكومة عندما تطرح اكتتاباً جديداً فإن المواطن يفترض عليه أن يدرس مستقبل الشركة ومزاياها ليحدد إمكانية الدخول فيها وهو الدور الذي قد لا يستطيع أن يقوم به المؤسسات المالية المختصة بذلك حتى توفر المشورة الصحيحة في هذا الجانب.

غياب الدور الاعلامي



خلدون الطيببائي

كما أن الاكتتاب الإلكتروني ساهم في تسريع العملية ومتعهد الاكتتاب لم يكن موجوداً في الماضي حيث أن أي شخص أو جهة يكون له ملاءة مالية يتعهد بالاكتتاب ووزارة التجارة هي التي تقوم بعملية التنسيق مع جميع الجهات المعنية بالموضوع وأصبحت هناك حالة من التحسين للاكتتاب العامة. ولكن المشكلة في آلية التطبيق، فهناك اكتتابات عامة جاءت بطرق مختلفة فبعض الاكتتابات تعطي الميزة أو الفائدة إلى الأشخاص بحيث تصبح نسبة المساهم الاستراتيجي صغيرة أو يتم توزيع الحصص على جميع المساهمين وهذا رفع حجم المنافسة بين الجامعات التي تريد شراء تلك الحصص وأعطت الفرصة للمساهم الذي اختار الدخول في تلك الاكتتابات بالخارج ككلمة مهمة جداً هنا لأن الاكتتابات السابقة أعطت المواطن حق الاختيار في الدخول بتلك الاكتتابات وليس كما حدث في «وربة» الذي جاء بمنحة أميرية إجبارية لكل المواطنين دون إعطاء ميزة الاختيار الدخول في هذا الاكتتاب أو لا، ومن الأمور الصحية دخول الشركات الاستراتيجية في مراحل لاحقة ليتم تكوين هيكل الملاك مع الوقت بما يفيد مستقبل عمل تلك الشركات، أي إن الدولة وعند طرح اكتتاب عام بمشاركة المواطن ووجود

مجاميع استثمارية تنوي الإستحواذ على حصة مؤثرة في «وربة» لا يزال مجرد إشاعات ولا يوجد شيء مؤكد حتى الآن وبشكل عام لا يوجد منطق استثماري يتحدث عن الإستحواذ على سهم تبلغ قيمته الدفترية بين 85 و90 فلساً ويتم تداوله في البورصة بين 300 و400 فلس ومتأكد أن هناك نحو 20 مليون سهم يتم تداولها حالياً في البورصة بهدف المضاربة واليوم لأن التشريع ضعيف ما يهدد الطريق للدخول في مشاكل الكمبيالات وقضايا قانونية منها الوصاية وحق الزوجة المطلقة وهي خناجر اقتصادية تضرب من السياسيين بعد أن استخدموا الاقتصاد كسلاح، والمنطق والنظريات الاقتصادية تقول أنه يفترض عدم وجود مجاميع استثمارية تستحوذ على البنك بهذه الأسعار المرتفعة.

● فيصل صرخوه: الهدف من الاكتتابات العامة هو توفير الفرصة ومشاركة المواطن وتوسعة قاعدة المساهمين فضلاً عن توسيع عمليات الإدراج في البورصة، والقوانين الجديدة التي صدرت تحاول تحرير القيود التي كانت موجودة في القانون القديم كما تمت إزالة قضية صدور المرسوم الأميري وأصبح الموضوع مرتبطاً بقرار وزاري، والشركات القائمة من الممكن أن تقوم بعملية الاكتتاب العامة.



فيصل صرخوه

العالمي (صندوق النقد الدولي) بتقييم الدولة قال ان نسبة النمو 1% ومعدل التضخم يتراوح بين 3 و4% خلال 2013 و2014 وهو ما يعني ضرورة ان تكون لنا وقفة جادة لتحديد الأخطاء التي حدثت واقتراح طرق معالجتها، ومعرفة هل الخطأ يكمن في غياب الفرص المتاحة أم قصور القوانين أم التشريعات القديمة؟ وباختصار لدينا منظومة ضخمة معقدة تحتاج إلى وقفة جادة، فنحن نجد اليوم أننا غير قادرين على إشراك الشباب المتواجدين بكثرة في المجمعات التجارية ويتصرف بشكل لا يتناسب مع ما يملك من طاقات ضخمة في عمليات التنمية المرجوة.

● فيصل صرخوه: الهدف من الاكتتابات العامة هو توفير الفرصة ومشاركة المواطن وتوسعة قاعدة المساهمين فضلاً عن توسيع عمليات الإدراج في البورصة، والقوانين الجديدة التي صدرت تحاول تحرير القيود التي كانت موجودة في القانون القديم كما تمت إزالة قضية صدور المرسوم الأميري وأصبح الموضوع مرتبطاً بقرار وزاري، والشركات القائمة من الممكن أن تقوم بعملية الاكتتاب العامة.

اليوم أن أي حزب سياسي متطور يكون الاقتصاد على رأس أولويات برامج الانتخابية، وفكرة الاكتتاب العامة تعني استثمار أموال المخترعين وهي الكم الهائل في العالم والشعب استثمر في هذا الإكتتاب جزء بسيط من أمواله في مقابل أن يحصل على أضعاف هذا المبلغ خلال عشر سنوات على سبيل المثال.

● صالح السلمي: قضية الاكتتاب العامة تعتبر ارض المعركة التي تبين لنا القصور الذي وصلنا إليه في تنمية بلدنا الكويت قبل أن يكون تنمية القطاع الخاص، وما يسمى بعملية الاكتتاب العامة هي عملية نتاج فكري فني اقتصادي بحيث تنظر الدولة إلى نفسها والى مستقبلها واقتصادها وعندما نقول ان هناك اكتتابات عامة فهذا يعني أن هناك حراكا ونشاطا اقتصاديا، وقد بدأها المغفور له بإذن الله، الشيخ جابر الأحمد في انشاء مؤسسات وطنية تقود الاقتصاد الوطني محلياً وخارجياً وهناك محاولات خجولة بين وقت وآخر في هذا الخصوص بل نلاحظ انه وخلال الفترة من 2003 وحتى 2008 تحمل القطاع الخاص على عاتقه تنشيط تلك الاكتتابات من خلال خلق فرص عمل وأفكار جديدة حيث قامت شركات وطنية بأدوار مهمة في هذا المجال ولكن مع الأسف نعتب هنا على بعض الصحف التي أخذت على عاتقها هدم القطاع الخاص، وفي النهاية ما نراه من قصور كبير من قبل الحكومة لا يتناسب مع ما يصبو إليه المجتمع من تطور منشود في الاكتتابات العامة وأيضاً الاقتصاد الوطني لدرجة أننا أصبحنا في ذيل الدول المتقدمة حسب التقارير الدولية في هذا الشأن ومنها تقرير صندوق النقد الدولي الأخير وعليه فينبغي ان يقود الاقتصاد السياسة وليس العكس حتى نصل إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي المنشود.



صالح السلمي

«الانباء»: بداية سنتناول المحور الأول المتعلق بأهمية الاكتتاب العامة في الكويت والسبب في انخفاض عددها خلال السنوات الماضية رغم أهميتها في إنعاش الاقتصاد الوطني؟

● صالح السلمي: قضية الاكتتاب العامة تعتبر ارض المعركة التي تبين لنا القصور الذي وصلنا إليه في تنمية بلدنا الكويت قبل أن يكون تنمية القطاع الخاص، وما يسمى بعملية الاكتتاب العامة هي عملية نتاج فكري فني اقتصادي بحيث تنظر الدولة إلى نفسها والى مستقبلها واقتصادها وعندما نقول ان هناك اكتتابات عامة فهذا يعني أن هناك حراكا ونشاطا اقتصاديا، وقد بدأها المغفور له بإذن الله، الشيخ جابر الأحمد في انشاء مؤسسات وطنية تقود الاقتصاد الوطني محلياً وخارجياً وهناك محاولات خجولة بين وقت وآخر في هذا الخصوص بل نلاحظ انه وخلال الفترة من 2003 وحتى 2008 تحمل القطاع الخاص على عاتقه تنشيط تلك الاكتتابات من خلال خلق فرص عمل وأفكار جديدة حيث قامت شركات وطنية بأدوار مهمة في هذا المجال ولكن مع الأسف نعتب هنا على بعض الصحف التي أخذت على عاتقها هدم القطاع الخاص، وفي النهاية ما نراه من قصور كبير من قبل الحكومة لا يتناسب مع ما يصبو إليه المجتمع من تطور منشود في الاكتتابات العامة وأيضاً الاقتصاد الوطني لدرجة أننا أصبحنا في ذيل الدول المتقدمة حسب التقارير الدولية في هذا الشأن ومنها تقرير صندوق النقد الدولي الأخير وعليه فينبغي ان يقود الاقتصاد السياسة وليس العكس حتى نصل إلى مرحلة متقدمة من التطور الاقتصادي المنشود.

● فيصل صرخوه: الهدف من الاكتتابات العامة هو توفير الفرصة ومشاركة المواطن وتوسعة قاعدة المساهمين فضلاً عن توسيع عمليات الإدراج في البورصة، والقوانين الجديدة التي صدرت تحاول تحرير القيود التي كانت موجودة في القانون القديم كما تمت إزالة قضية صدور المرسوم الأميري وأصبح الموضوع مرتبطاً بقرار وزاري، والشركات القائمة من الممكن أن تقوم بعملية الاكتتاب العامة.

● فيصل صرخوه: الهدف من الاكتتابات العامة هو توفير الفرصة ومشاركة المواطن وتوسعة قاعدة المساهمين فضلاً عن توسيع عمليات الإدراج في البورصة، والقوانين الجديدة التي صدرت تحاول تحرير القيود التي كانت موجودة في القانون القديم كما تمت إزالة قضية صدور المرسوم الأميري وأصبح الموضوع مرتبطاً بقرار وزاري، والشركات القائمة من الممكن أن تقوم بعملية الاكتتاب العامة.



ضيوف الندوة مع الزملاء سكرتير تحرير الشؤون الاقتصادية زكي عثمان واحمد مغربي ومحمود فاروق

صالح السلمي: الاكتتابات العامة «أرض المعركة» التي تيين لنا القصور الذي وصلنا إليه في تنمية الكويت والأمم يحتاج إلى علاج سريع

فيصل صرخوه: الهدف من الاكتتابات العامة هو توفير الفرصة ومشاركة المواطن وتوسعة قاعدة المساهمين فضلاً عن توسيع عمليات الإدراج في البورصة

خلدون الطبطبائي: التحويل الآلي للبنوك مطبق بشكل رسمي منذ 2007 ونسبة المستفيدين منه لا تتجاوز 3% من إجمالي عدد المتداولين

فهد الشريعان: الاقتصاد سلاح جبار لشراء الشعوب وأي حزب سياسي متطور يقود البلاد يكون الاقتصاد على رأس أولويات برامجه الانتخابية

ما نراه من قصور كبير من قبل الحكومة في طرح الاكتتابات العامة لا يتناسب مع طموح المجتمع وأصبحنا في ذيل قائمة الدول المتقدمة



رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق خلال ندوة «الأنباء» حول مستقبل الاكتتابات العامة بحضور صالح السلمي وفيصل صرخوه وخلدون الطبطبائي وفهد الشريعان والزميل زكي عثمان (ماني الشمري)

محاور الندوة

ناقشت ندوة «الأنباء» مستقبل الاكتتابات العامة في الكويت.. وتجربة «وربة» الأخيرة، وشملت 5 محاور هي:

- 1 - أهمية الاكتتابات العامة في الكويت، والسبب في انخفاض عددها خلال السنوات الماضية رغم أهميتها في إنعاش الاقتصاد الوطني؟
- 2 - مستقبل الاكتتابات العامة في ضوء التجارب السابقة.
- 3 - هل الأجدى الاستمرار في ظاهرة الاكتتابات العامة كخطة لمساهمة المواطن في الشركات المستقبلية.. أم البحث عن حلول أخرى أو صور لمشاركة المواطن في تنمية الاقتصاد؟
- 4 - مدى استعداد الجهات المعنية وتحديداً البورصة والمقاصة وشركات الوساطة لمثل تلك الإدراجات الكبيرة، مثال على ذلك المشاكل التي واكبت إدراج بنك «وربة» مؤخراً.
- 5 - ما هو الحل الأمثل لمستقبل إدراج الشركات المساهمة العامة لتتلافى ما حدث خلال إدراج بنك وربة؟

المشاركون في الندوة

- صالح السلمي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في شركة الاستشارات المالية الدولية (إيف).
● فيصل صرخوه الرئيس التنفيذي بالوكالة لشركة مشارف الكويت لإدارة الأصول (كامكو).
● خلدون الطبطبائي نائب الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للمقاصة.
● فهد الشريعان المدير العام لشركة الاتحاد للوساطة المالية.

11 توصية خرجت بها

ندوة «الاكتتابات العامة»

قدمت ندوة «الأنباء» عدداً من التوصيات حول مستقبل الاكتتابات العامة وعمليات الإدراج في سوق الكويت للأوراق المالية وهي كالتالي:

- 1 - ضرورة وجود راع استثماري لأي اكتتاب عام للسيطرة على عملية الاكتتاب منذ بدايتها وحتى الإدراج بهدف تجميع المواطنين والقضاء على الإشاعات التي تدور بين المستثمرين.
- 2 - التركيز على الدور الإعلامي لجميع الأطراف المشاركة في الاكتتاب العام والإدراج والعمل على تثقيف المواطنين وتزويدهم بمعلومات تتعلق بمستقبل الشركة وقيمتها الدفترية وميزانياتها السنوية.
- 3 - ضرورة خروج فكرة إنشاء الشركة من رحم الاقتصاد وليس من رحم السياسة والأخذ برأي الجهات الاستشارية حول الهدف من تأسيس الشركة والعائد على الاقتصاد الوطني من الاكتتاب العام.
- 4 - العمل على تسريع إصدار الاكتتابات العامة حتى تسير الكويت بمحاذاة دول مجلس التعاون الخليجي في تعدد الإصدارات السنوية.
- 5 - إنشاء هيئة أو إدارة خاصة بالاكتتابات العامة في الكويت تتبع الجهات الرقابية ويكون مسؤولياتها متابعة الاكتتابات والإشراف عليها منذ بدايتها وحتى الإدراج في السوق.
- 6 - تغيير ثقافة التداول في سوق الكويت للأوراق المالية كالاعتماد على الوسيط «BROKER» في التداول والقضاء على وجود المتداولين في قاعة التداول بالبورصة.
- 7 - وجود نظرة استثمارية لعملية الإدراج خاصة فيما يتعلق بالاكتتابات العامة.
- 8 - ضرورة التركيز على التنمية البشرية من خلال تثقيفها والعمل على انخراطها في التنمية الشاملة.
- 9 - تشجيع القطاع الخاص ليصبح مساهماً رئيسياً وفعلاً في التنمية الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال.
- 10 - تحديد شرائح لمدد الاحتفاظ بالمساهمة لضمان الاحتفاظ بالمساهمة خلال فترات زمنية قد تكون مدتها سنتان أو أكثر.
- 11 - القضاء على الفكر الاستهلاكي والتركيز على تثقيف المواطنين على الادخار والاستثمار طويل المدى.

الشريعان: نحن لا نتحدث عن تنمية حجر ولكننا نتحدث عن تنمية بشر

الطبطبائي: السوق الكويتي هو سوق مضاربين يبيعون ويشتررون ولكن لا توجد آلية البحث في مستقبل الشركة لمدة 5 أو 10 سنوات قادمة

فهد الشريعان: عذرا على المقاطعة، ولكن لا بد هنا أن اشير الى أن شركات الوساطة في اجتماعاتها مع الشركة الكويتية للمقاصة كانت «متقنية»، وفي هذا التوقيت كان لا يوجد لدينا شيء لأنه في حالة ما قدما اقتراحا كان من الممكن أن يتعارض مع عدد من التشريعات القائمة كتحويل الشيكات الصادرة عن عمليات البيع التي الحسابات البنكية للعملاء بشكل مباشر.

خلدون الطبطبائي: بعض الأمور التي اقترحها الوسيط تم الأخذ بها، وفي نهاية الأمر لا بد أن نتوافق مع الأمور الرقابية الموجودة فنحن تحت رقابة هيئة أسواق المال، فأي خطوة لا بد أن نحصل على موافقة خطية حتى لا نتعارض مع أي إشكالات قانونية تكون له تداعيات في المستقبل وأخذنا موافقات خطية لأي إجراء اتخذناه، وأقولها إنه وعندما «تصبح الفأس في الرأس» يصبح هناك لوم من الجهات.

فهد الشريعان: الخطأ الذي ارتكب في إدراج وربة هو عدم وجود نظرة استثمارية أكبر لعملية الإدراج، ففي أول يومين كانت هناك مشكلة في توقيع العقود بحكم إدارة السوق رفضت التفويضات، وعند مراجعة إدارة السوق في العقد الأساسي فتحت باب القبول للتفويضات مرة ثانية، كما أقول إن الوسيط تحملوا الكثير والكثير من عملية الإدراج فنحن نقوم بتوقيع العقد وأخذ البطاقة المدنية ورقم الحساب واسم البنك من المساهم وهي عملية تستغرق من 10 دقائق إلى 15 دقيقة لكل مساهم ولكم أن تتخيلوا عدد المساهمين في كل شركة وساطة بالسوق علما باننا 14 شركة وساطة فقط، فالسؤال هنا لماذا لم يتم تنفيذ هذه الأمور قبل عملية الإدراج بـ 6 أشهر وتم فتح حساب الكتروني وتم رفع العقود وإيداع الأموال في الحسابات للتخفيف على شركات الوساطة.

خلدون الطبطبائي: الكل

أكثر من 350 ألف مساهم. كما قامت الشركة بمخاطبة الجهات الرقابية وبنك وربة ومستشار الإدراج وأيضا شركات الوساطة بضرورة الاستعداد لعملية الإدراج وعقدنا عددا من الاجتماعات مع تلك الجهات للتسيق وتم وضع خطة للحد من الأخطاء وتفاذي المشاكل على الرغم من قناعتنا السابقة بأن هناك بعض المشاكل التي ستعترض عملية الإدراج. ومن الأمور التي قمنا بها تحديد آلية للاستفسار حول أسهم بنك وربة لدى شركات الوساطة، حيث قمنا بتوفير آلية الاستفسار من خلال الوساطة الخاص لدى الوسيط، فبلغ عدد الاستفسارات عن الأسهم وأرصدة المتداولين 105 آلاف استفسار ووفرنا عبر الموقع الإلكتروني آلية التعرف على رقم الحساب، حيث بلغ عدد الاستفسارات عن رقم التداول حوالي 315 ألف استفسار، وهو الأمر الذي وفر علينا جهدا كبيرا وخففت من الضغط النوعي على شركات الوساطة ولكن الأعداد كانت كبيرة للغاية وتفوق طاقة الأطراف المشاركة في الإدراج. ولكن اتهام الشركة الكويتية للمقاصة بوجود تقصير خلال عملية إدراج «وربة» فانا أقول لهم اننا شركة ولدينا قدرات مالية وفنية ولم تكن الجهة الوحيدة المعنية بعملية الإدراج، حيث هناك جهات أخرى معنا في نفس المسؤولية وهي جهات تختلف في قدراتها

تمتية البشر

● فهد الشريعان: أخي صالح السلمي نحن لا نتحدث عن تنمية حجر لكننا نتحدث عن تنمية بشر، فتنمية الحجر سهلة ومن الممكن أن تأتي به من أي مكان، أما تنمية البشر فهي المطلب والأساس.

● صالح السلمي: لماذا نرى الاستثمارات الكويتية تذهب إلى الخارج؟ هناك أكثر من 2 مليار دولار مستثمرة خارج الكويت، لماذا وصلنا إلى هذا الحد المتدني من الإنفاق الاستثماري وبيئة الأعمال؟

«الأنباء»: إذا انتقلنا للحديث عن دور الشركة الكويتية للمقاصة في إدراج بنك وربة وحول الاستعدادات التي قامت بها الشركة

● خلدون الطبطبائي: قامت الشركة الكويتية للمقاصة بالتخطيط لعملية إدراج بنك وربة قبل 5 أشهر من ذلك، ومن خلال خبرتها المتراكمة في الاكتتابات العامة والإدراجات السابقة فقد طلبت من فرق العمل الاستعداد لذلك ومراسلة الجهات الرقابية لإنجاز إدراج بنك وربة بأفضل صورة ممكنة، لأننا كنا على علم بالعدد الكبير من المساهمين الحاملين لأسهم البنك وتحديداً ممن ليست لديهم حسابات تداول في البورصة والبالغ عددهم

بالطبع لا أستطيع وبالتالى كيف استطاع البرلمان فعل هذا؟ فقد قام البرلمان وقلم إصدار قانون بإنشاء بنك وربة، وبالتالي ظهرت مشاكل اجتماعية على السطح نتيجة هذا الطرح ومن الأساس كانت عملية تأسيس هذا البنك خاطئة لأنها لم تخرج من رحم الاقتصاد بل خرجت من رحم السياسة، وكان لابد من طرح الموضوع من زاوية مدى الحاجة الاقتصادية إلى ذلك في ظل نظام اقتصادي مفتوح.

غياب التقييم الصحيح

فهد الشريعان: هل وجدنا في الكويت شركة استشارية قامت بتقييم سهم بنك وربة قبل أو أثناء الإدراج، وهل تم تقييم السهم وتعريف المستثمر حول البنك وأدائه وتوقعات السهم خلال المرحلة المقبلة؟ نجد أنه لا توجد أي شركة استشارية متخصصة أخذت على عاتقها هذا الأمر في تولى فكر استثماري للمواطنين الملك في «وربة» ولتزوידهم بمعلومات حول البنك وقيمتها الدفترية ومستقبله في القطاع المصرفي المحلي ومناقضه في القطاع المصرفي الإسلامي.

● فيصل صرخوه: أغلب شركات الاستثمار لديها أقسام استشارية يقع على عاتقها التحليل الفني للأسهم، لكن هذا الأمر اختير للمشاركين.

● صالح السلمي: أخي فهد الشريعان أنتم كشركة وساطة مالية هل حصلتكم على رخصة وساطة مالية؟

● فهد الشريعان: المفروض احصل على ترخيص لمدة 3 سنوات، لكن حصلنا على ترخيص لعام واحد فقط.

● صالح السلمي: نحن قدمنا على الرخصة وتحديداً للحصول على مسمى «المرخص لهم» في 13 مارس 2012، ولم نحصل على الترخيص، وفعليا نحن مخالفون، هذه إشكالية تواجه العديد من الشركات في الكويت وينبغي أن تنتبه الجهات الرقابية لحل تلك الإشكاليات.

الاستفادة من الاخطاء

● فيصل صرخوه: في النهاية أي مشروع تقوم به لا بد أن يبدأ بالتخطيط والتنفيذ والتقييم، فنحن مررنا بتجارب عديدة في الاكتتابات العامة ولا بد أن نستفيد من تلك التجارب في المستقبل لتجاوز الأخطاء والاستفادة منها، فبعض الأمور التقنية في



جانب من الندوة



(هاني الشمري)

رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق في لقطة جماعية مع ضيوف ندوة «الانباء» والزملاء زكي عثمان واحمد مغربي ومحمود فاروق

قالوا إن لدينا منظومة ضخمة معقدة تحتاج إلى وقفة جادة وهل الخطأ يكمن في غياب الفرص المتاحة أم قصور القوانين وغياب التشريعات؟

مشكلة الكويت تكمن في عدم تقارب القطاعين وهو ما يعتبر «الحلقة المفقودة» ولم تنجح محاولات التقريب بينهما بل زادت الفجوة

الجديدة في المستقبل من خلال تطبيق مقولة الاستفادة من أخطاء الماضي في المستقبل، والأهم أن يكون هناك وعي استثماري لدى المتداولين بوجود سوقين مختلفين الأول هو السوق الأول المخصص للاكتتابات والثاني هو السوق الثانوي الخاص بالإدراج في البورصة.

التجهيز المسبق للإدراج

● صالح السلمي: كان يفترض أن نقوم قبل 6 أشهر من إدراج بنك وربة بإطلاع المواطن على آلية الإدراج وطريقة الاستثمار بناء على آليات العرض والطلب، وفتح حسابات لمن يرغب في البيع قبل فترة من الإدراج، واعتقد أن فكرة «وربة» لن تتكرر في المستقبل لأن الإكتتاب في «وربة» كان مجانياً.

● فهد الشريعان: دائماً فابتعاد القطاع الخاص عن إدراج واكتتاب بنك وربة كان دليلاً على فشل الإدراج، وللتدليل على كلامي فلدنيا في الكويت 52 جمعية تعاونية بأراض ومحللات للتاجير وتخسر سنوياً، في المقابل نشاهد مدى نجاح تجربة مراكز التسوق الكبرى من حيث جودة الخدمة على مدار 24 ساعة والأسعار بل وتحقيق الأرباح أيضاً.

الإدراج.

«الانباء»: هل تم رفع توصيات بالمشاكل التي واجهت إدراج بنك وربة؟

● خلدون الطبطبائي: بالفعل تم رفع توصيات وكثيراً منها تم الأخذ بها سواء كانت توصيات من جهات رقابية أو توصيات من مجلس الإدارة وتمت الموافقة عليها، وتقوم الشركة الكويتية للمقاصة حالياً بمراجعة نفسها وتقييم الخطوة.

● صالح السلمي: لا بد هنا أن نؤكد على أهمية الاكتتابات العامة المستقبلية وطرق الإدراج وان نحدد ما نوجدها، فإنيشاء بنك لا بد أن تكون له فكرة اقتصادية وهدف استراتيجي ورؤية طموحة.

غياب راعي الاكتتابات

● فيصل صرخوه: اعتقد أن الخطأ الأساسي يتلخص في توزيع نسب المساهمة في الشركات التي تطرح للاكتتاب العام، كما أن الراعي الاستثماري للبنك كان مفقوداً وغير موجود، وهنا فإن الراعي الاستثماري يكون على دراية بالربح والخسارة لأنها تجارة ينطبق عليها شروط العرض والطلب، فعندما يضع الراعي أمواله في الشركة ويكون راعياً رسمياً لأعمالها فإنه يكون مسؤولاً عن الربح والخسارة ومستقبل تلك الشركة.

● خلدون الطبطبائي: اتفق الأطراف كانت ضعيفة لكل بداية العملية إلى آخرها سواء من الجهات المسؤولة عن الإدراج أو من الصحافة بشكل عام، حتى أن الصحافة ساهمت في إحداث فوضى من خلال نشر معلومات غير صحيحة ترسخت لدى المواطنين من كثرة تكرارها، وما حدث في «وربة» اعتقد أنه لن يتكرر في المستقبل لأنه درس تعلمنا منه سواء شركات الوساطة أو السوق، وسيصبح هناك استعداد أكبر وتوافق في وجهات النظر لتفادي الأخطاء في



رئيس التحرير الزميل يوسف خالد المرزوق وسكرتير تحرير الشؤون الاقتصادية الزميل زكي عثمان مع صالح السلمي خلال الندوة

هذا الأمر كثيراً حتى سيطر القطاع الخاص عليه بشكل كامل لينطلق البنك ليكون واحداً من البنوك الكبيرة في الكويت والمنطقة.

«الانباء»: وما الأخطاء التي تم رصدها في إدراج بنك وربة؟

● خلدون الطبطبائي: اتفق أن التغطية الإعلامية لكل الأطراف كانت ضعيفة من بداية العملية إلى آخرها سواء من الجهات المسؤولة عن الإدراج أو من الصحافة بشكل عام، حتى أن الصحافة ساهمت في إحداث فوضى من خلال نشر معلومات غير صحيحة ترسخت لدى المواطنين من كثرة تكرارها، وما حدث في «وربة» اعتقد أنه لن يتكرر في المستقبل لأنه درس تعلمنا منه سواء شركات الوساطة أو السوق، وسيصبح هناك استعداد أكبر وتوافق في وجهات النظر لتفادي الأخطاء في

التداول في السوق أصلاً. ● صالح السلمي: أجدد ان فكرة بنك وربة لم تخرج من رحم الاقتصاد وإنما خرجت من السياسة بل أنها أعطت للجميع مبالغ نقدية شجعت الفكر الاستهلاكي الذي حذرنا منه كثيراً، ولكننا نطمح من الدولة التي تشجع فكر الادخار والاستثمار للمواطنين، فالواطن الذي أخذ مبلغ الـ 250 ديناراً نصيبه في بيع أسهمه في بنك وربة ماذا فعل بها، وعليه فإن إنشاء بنك كان لا بد أن يخرج من رحم الاقتصاد وان يؤخذ رأي بنك الكويت المركزي في مدى استحباب السوق لذلك، فإنيشاء بنك وربة تؤكد على أن قطاعنا الخاص «مهمش» وأكبر دليل على تهميشه هو خروج فكرة إنشاء بنك مع احترامي لمستقبله الواعد. وللتنويه فإن إنشاء بنك وربة تشابه إنشاء بنك برقان الذي عانى من

المال منذ 8 أشهر ولم يتم الرد بالإيجاب أو الرضا لتأسيس هذه الصناديق، علماً بأن كل صندوق لن يقل رأسماله عن مليون دينار، وعليه فكيف فنحن نتكلم عن فرص الاستثمار وتطوير السوق في ظل تلك الأجواء؟!

«الانباء»: نود التعرف أكثر على أعداد المكتتبين في وربة؟

● خلدون الطبطبائي: اكتتاب بنك وربة كان لجميع المواطنين وبعد الدمج أصبح عدد المكتتبين حوالي نصف مليون مواطن، وعدد المتداولين الذين لا يملكون حسابات تداول في البورصة بلغ حوالي 385 ألف متداول، والمفاجأة في الذين تقدموا للحصول على طلب فتح حسابات للتداول أنه كان ضئيل للغاية حيث لم يتجاوزوا 10٪ من الإجمالي لأنهم مواطنون بسطاء وبعضهم عجزوا ولا يعرفون

السوق لإتمام عملية واحدة يمكن إجراؤها باتصال تلفوني واحد من أي مكان. وللعلم فإن الأسواق الخليجية المجاورة تشهد أكثر من 15 إصداراً جديداً بشكل سنوي يتم إدراج بعضها في البورصات دون وقوع أي مشاكل والعكس في الكويت قمنا بإصدار واحد بعد إنشاء هيئة أسواق المال وشهد العديد من الملاحظات، وأقولها ليست هناك مشكلة في مشاهدة معظم الشركات مدرجة في البورصة حتى ولو كانت شركات فردية ولا ينبغي أن تحارب تلك الشركات وأن تسمى كما يطلق عليها البعض حالياً مصطلح «شركات العفن».

تأخر إصدار الصناديق

● فهد الشريعان: تقابلت مع أمين استثمار مؤخراً وقال لي إن هناك 10 صناديق مقدمة وجاهزة من شركات الاستثمار إلى هيئة أسواق

السلمي: لدينا أمور

خطأ في البورصة أولها

تواجد المتداولين

عكس جميع

بورصات العالم حيث

يقصر التداول على

«BROKER»

● فهد الشريعان: هل تم إعطاء هذه الآلية حيزاً من الإعلان لتعريف المتداولين؟

● خلدون الطبطبائي: اتفق معك أن الجانب الإعلامي لا بد أن يوضع في الحسبان، وفي نفس الوقت شركات الوساطة والبنوك لديها دور مشترك في العملية لتتقيد المتداول أيضاً، علماً بأن تعليمات تلك الخدمة موجودة ومطبوعة لدى البنوك.

دور الوسيط

● صالح السلمي: لدينا أمور خطأ في سوق الكويت

لسأوراق المالية أولها تواجد المتداولين في البورصة وهذا الأمر غير موجود في أي دولة من دول العالم حيث يقتصر التداول في بورصات العالم على الوسيط «BROKER»، فقط وأنا شخصياً في 1987 تقدمت بدراسة إلى سوق الكويت للأوراق المالية تتعلق بعدم وجود المتداولين في السوق وتحويل طريقة التداول إلى النظام الإلكتروني كما في بورصات العالم، ولكن تلك الدراسة تم رفضها من قبل إدارة السوق، ومع ارتفاع أعداد حسابات التداول والتي تجاوزت المليون حساب في البورصة ينبغي إعادة النظر في هذا المقترح والاهتمام بتعديل آلية التداول لتتنم من خلال التواجد المباشر في قاعة التداول، وآمل أن تكون تجربة بنك وربة حافزاً لإدارة السوق على تطوير هذا الأمر وتخطي تلك المشاكل التي نتجت من توافد الآلاف على

السلمي: لدينا أمور

خطأ في البورصة أولها

تواجد المتداولين

عكس جميع

بورصات العالم حيث

يقصر التداول على

«BROKER»

● فهد الشريعان: هل تم إعطاء هذه الآلية حيزاً من الإعلان لتعريف المتداولين؟

● خلدون الطبطبائي: اتفق معك أن الجانب الإعلامي لا بد أن يوضع في الحسبان، وفي نفس الوقت شركات الوساطة والبنوك لديها دور مشترك في العملية لتتقيد المتداول أيضاً، علماً بأن تعليمات تلك الخدمة موجودة ومطبوعة لدى البنوك.

دور الوسيط

● صالح السلمي: لدينا أمور خطأ في سوق الكويت

لسأوراق المالية أولها تواجد المتداولين في البورصة وهذا الأمر غير موجود في أي دولة من دول العالم حيث يقتصر التداول في بورصات العالم على الوسيط «BROKER»، فقط وأنا شخصياً في 1987 تقدمت بدراسة إلى سوق الكويت للأوراق المالية تتعلق بعدم وجود المتداولين في السوق وتحويل طريقة التداول إلى النظام الإلكتروني كما في بورصات العالم، ولكن تلك الدراسة تم رفضها من قبل إدارة السوق، ومع ارتفاع أعداد حسابات التداول والتي تجاوزت المليون حساب في البورصة ينبغي إعادة النظر في هذا المقترح والاهتمام بتعديل آلية التداول لتتنم من خلال التواجد المباشر في قاعة التداول، وآمل أن تكون تجربة بنك وربة حافزاً لإدارة السوق على تطوير هذا الأمر وتخطي تلك المشاكل التي نتجت من توافد الآلاف على

السلمي: لدينا أمور

خطأ في البورصة أولها

تواجد المتداولين

عكس جميع

بورصات العالم حيث

يقصر التداول على

«BROKER»

● فهد الشريعان: هل تم إعطاء هذه الآلية حيزاً من الإعلان لتعريف المتداولين؟

● خلدون الطبطبائي: اتفق معك أن الجانب الإعلامي لا بد أن يوضع في الحسبان، وفي نفس الوقت شركات الوساطة والبنوك لديها دور مشترك في العملية لتتقيد المتداول أيضاً، علماً بأن تعليمات تلك الخدمة موجودة ومطبوعة لدى البنوك.

دور الوسيط



فيصل صرخوه وخلدون الطبطبائي والزميل احمد مغربي في جانب من الندوة

هل أصبحت الاكتتابات العامة إجباراً؟

ركز المشاركون في الندوة على أهمية أن يكون الاكتتاب عن طريق الاختيار وليس الإجبار، فالمشكلة في آلية التطبيق، فهناك اكتتابات عامة جاءت بطرق مختلفة فبعض الاكتتابات تعطي الميزة أو الفائدة إلى الأشخاص بحيث تصبح نسبة المساهم الاستراتيجي صغيرة أو يتم توزيع الحصص على جميع المساهمين وهذا رفع حجم المنافسة بين المجاميع التي تريد شراء تلك الحصص وأعطت الفرصة للمساهم الذي اختار الدخول في تلك الاكتتابات بالتخارج في الوقت المناسب، والاختيار كلمة مهمة جداً هنا لأن الاكتتابات السابقة أعطت المواطن حق الاختيار في الدخول بتلك الاكتتابات وليس كما حدث في «وربة» الذي جاء بمنحة أميرية إجبارية لكل المواطنين دون إعطاء ميزة الاختيار الدخول في هذا الاكتتاب أو لا، ومن الأمور الصحية دخول الشريك الاستراتيجي في مراحل لاحقة ليتم تكوين هيكل الملك مع الوقت بما يفيد مستقبل عمل تلك الشركات.



صالح السلمي وفهد الشريعان والزميل محمود فاروق خلال الندوة